

■ رأي البديل - باسم الشعب

كل الاستبداد الذي مارسه الدول الديكتاتورية كان باسم الشعب، وكل البيانات التي حملت الرقم "١" بدأت باسم الشعب، وكل من تصدوا للثورات وقادوها إلى الهاوية تحدثوا باسم الشعب، وباسم الشعب يتم تمزيق الشعب نفسه، والشعب ليس سلعة فقط بيد الحكام، وإنما في أيدي المعارضة نفسها، فهو مصدر الشرعية، وإن كانت شرعية العقل الغائب، والجنون، والحرب، والموت، وكل ما يدمر الإنسان.

اللافت أنه ما زال بين المعارضة السورية من يعتقد أنه يحمل تفويضاً شعبياً، والشعب عنده تعبير عن كتلة متجانسة، وبخصوص مفاوضات جنيف ٢ فإن بعض القوى والشخصيات التي بدأت تدلي بدلها تستند في مقولاتها للشعب، وليس إلى تحليل سياسي، أو لتقدير موقف منهجي حول ما حدث في سوريا، أو لمواقف الدول الإقليمية والدولية، وهي لفقدانها أي تحليل سياسي عميق فإنها تلجأ إلى مقولات عمومية، وتسخر مفاهيم مثل الشعب والثورة كي تغطي على حالة انعدام الوزن التي تعيشها.

العقيلة التي حكم من خلالها النظام تسود في أوساط معارضة كثيرة، فالنظام الذي لم يتنازل لشعبه، وفضل اللجوء إلى كل أساليب التدمير، وجزء من المعارضة ظل يراهن على السلاح لحسم المعركة مع النظام، حتى لو ذهب البلد كله إلى الهاوية. النظام مستعد لحكم سوريا حتى لو لم يبقى فيها بضعة ملايين من السوريين، وقسم من المعارضة مستعد بالتضحية بملايين السوريين من أجل إسقاط النظام، وهما، أي النظام وهذا النوع من المعارضة يستندان إلى إرادة الشعب، فالنظام لم يتخل عن مقولة حماية الشعب السوري من الإرهاب، والمعارضة التي تبنت السلاح كحل وحيد ظلت تستند إلى شرعية الثورة، وكأن الثورة كائن مطلق، وليست حالة متغيرة، وحسابات تحتاج إلى المراجعة والتدقيق.

من يسأل الشعب اليوم ماذا يريد؟ لا أحد، الساحة السورية اليوم كيانات متصارعة، تتسابق إلى فرض نفوذها، وتوسيعه، والاستفادة من معادلات موازين القوى، وقد بات الشعب في مجمله إما لاجئاً أو نازحاً أو معتقلاً، أو بانتظار المجهول، أو يعيش تحت خط الفقر، ولا أحد يستمع إلى صوته، أو إلى مطالبه.

ألم يحن الوقت للتخلص من الوصاية على الشعب، والاستيلاء على صوته، ومطالبه، وإرادته؟ ألم يحن الوقت للتفكير في المسار الذي تضي فيه سوريا بعيداً عن الشعارات التي فقدت معناها لكثرة ما استخدمت مجاناً، ولحسابات ضيقة؟

رئيس التحرير : حسام ميرو



المجلس العسكري يعلن تأييده لسياسيات الائتلاف

الجيش الحر يستولي على قاعد عسكرية في القلمون

■ البديل

بريف حماة الشرقي تزامنا مع قصف مدفعي على قرى جبل شخصيو.

وقتل ١٨ شخصا في اشتباكات بين مقاتلين متطرفين مدعومين من بعض الكتائب وبين مقاتلين أكراد، في محافظة الحسكة.

وقال المرصد في: "تأكد مصرع ١٤ مقاتلاً من مقاتلي الدولة الإسلامية في العراق والشام وكتائب وجبهة النصرة، في اشتباكات مع مقاتلي وحدات حماية الشعب الكردي في محيط قرية صفا القريبة من ناحية جل آغا (الجوادية) في محافظة الحسكة. كما لقي أربعة مقاتلين من وحدات حماية الشعب الكردي مصرعهم".

سياسياً، أكد المجلس العسكري للجيش الحر تمسكهم بقيادة «الائتلاف الوطني السوري» المعارض ومواقفه السياسية. وأفاد «الائتلاف الوطني» في بيان بأن سليم إدريس ترأس اجتماعاً للمجلس العسكري بحضور ٣٠ عضواً «حيث عرض قادة المجلس على قائد أركان الحرب أهم التطورات الميدانية والعسكرية على الجبهات الخمس في سورية، وأطلعوه على خطط التقدم المستقبلية ضمن أهم المحاور المشتعلة التي تتعرض أماكن فيها للحصار الخانق» وأن إدريس «شرح للقادة الممثلين عن ألوية وكتائب تقاتل نظام الأسد في عموم سورية، أهمية التمسك بالقيادة المدنية السياسية للثورة السورية ممثلة بالائتلاف الوطني السوري، مشدداً على أهمية التقيد بالمبادئ السامية للثورة السورية وقيمها العريقة».

حقق الجيش السوري الحر تقدماً في ريف دمشق بعد أيام من المعارك الطاحنة، فيما بدأ المشهد السياسي يسير ببطء بعد دخول مبادرة نزع السلاح الكيماوي حيز التنفيذ.

استولى مقاتلو المعارضة على عدد من الدبابات من مستودعات قوات النظام في ريف دمشق، حيث اقتحموا مستودعات الموقع ٥٥٥ الخاص بالدبابات في الناصرية في القلمون في ريف دمشق، ودمروا بعض الدبابات وقتلوا جنوداً من الجيش النظامي واستولوا على عدد من الدبابات كانت في مستودعاتها.

وتعرضت مناطق في مدينتي معضمية الشام وداريا لقصف عنيف بالتزامن مع اشتباكات بين القوات النظامية ومقاتلي الكتائب المقاتلة على أطراف مدينتي معضمية الشام وداريا. كما نفذ الطيران الحربي غارات على الطريق الواصل بين بلدتي النشابية والبلالية في ريف العاصمة.

وقالت لجان التنسيق المحلية السورية إن خمسة أشخاص استشهدوا جراء قصف القوات النظامية قرية المتراس بمحافظة طرطوس الساحلية، وسط مخاوف من ارتكاب مجزرة فيها.

وتمكن الجيش الحر من قتل عدد من عناصر قوات النظام وتدمير دبابة وعربة مدرعة في هجوم على حاجز قرب مدينة حلفايا بريف حماة، في حين قصف الطيران الحربي قرية التوبة، كما قصف الطيران المروحي بالبراميل المتفجرة عدة بلدات

حرب التصريحات تسبق جنيف ٢

■ إعداد «البديل»:



يزداد الحديث عن عقد جنيف 2، وتتباين المواقف منه، واللافت هو حرب التصريحات التي تشنها مختلف الأطراف على بعضها البعض، خاصة بعد أن وضعت الأسلحة الكيماوية السورية تحت مظلة الأمم المتحدة، وما حمله إلغاء الضربة على النظام السوري من إشارات إلى مختلف الأطراف الإقليمية والدولية.

بشار الأسد عاد إلى تهديد تركيا، حيث صرح في مقابلة مع قناة "خلق تي في" التركية يوم الجمعة الماضي: "الإرهابيون سيؤثرون في المستقبل القريب على تركيا وستدفع تركيا الثمن غالباً"، وأشار الأسد في مقابله إلى أن ورقة الإرهاب لا يمكن ضمان نتائجها حتى من قبل من يستخدمها، وقال في المقابلة نفسها: "الإرهاب لا يمكن أن تضعه ورقة في جيبك.. هو كالعقرب عندما تضعه في أول فرصة سوف يلدغك".

أما رجب طيب أردوغان رئيس الوزراء التركي، وفي مقابلة سبقت مقابلة الأسد بيوم واحد، فقد اعترف بأن "سوريا تتجه نحو حرب أهلية".

وبحسب تقارير عدة، فإن تركيا بدأت بالفعل تخشى من نفوذ الإسلاميين المتشددين في المعارضة المسلحة، مع أنها كانت قد سهلت دخول الكثيرين منهم إلى الأراضي السورية، لكن، تنامي نفوذ قوى راديكالية مثل "داعش" أصبح مرعباً للأتراك، وهو ما حاول الأسد التلميح إليه في مقابله، وتوقع أن ينقلب من دعمتهم أنقرة عليها.

وفي الوقت الذي جهز النظام السوري قائمة بأسماء مفاوضيه إلى مؤتمر جنيف 2 فإن الخلافات ما زالت موجودة في المعارضة، حيث لم يعرف بعد فيما إذا كانت المعارضة ستذهب بوفد موحد إلى المؤتمر،

لتشكيل الائتلاف حكومة باسمه في المناطق التي خرجت عن سيطرة النظام.

من جهته، أكد صالح مسلم رئيس حزب الاتحاد الديمقراطي pyd بأن الحزب سيشارك في مؤتمر جنيف 2 ضمن وفد الهيئة الكردية العليا، وليس ضمن وفد هيئة التنسيق، ويعتبر الحزب هو القوة الأكثر تنظيماً بين الأحزاب الكردية، كما أن هيئة التنسيق الوطنية كانت تعتبره إحدى قواها الرئيسية، ويعتبر قراره الأخير هذا بمثابة ضربة سياسية للهيئة التي ما زالت على صلة مع موسكو.

خاصة أن الائتلاف مصر على أنه الممثل الوحيد للمعارضة، وهو الذي تعرّض مؤخراً إلى هجوم حاد من قبل عدد من المكونات المسلحة الإسلامية، والتي رفضت في بيان لها في الأسابيع الماضية الاعتراف بالائتلاف، وهو ما دعا رئيس الائتلاف إلى الاجتماع مؤخراً بعدد من قيادات الفصائل المسلحة، في ما قيل إنه محاولة لاسترجاع ما فقده من رصيد لدى المقاتلين على الأرض، خاصة أن الكثير من الوعود التي أطلقها الائتلاف لم تجد طريقها للتنفيذ، بالإضافة إلى رفض قوى عسكرية

سوريون في المغتربات يبحثون عن جواز سفر

■ إعداد «البديل»:

لقد انتهى جواز سفري، وعندما راجعت السفارة طلبوا مني مراجعة شعبة التجنيد في سوريا، وعندما أخبرتهم بأن شعبة التجنيد لم تعد موجودة طلبوا مني مراجعة شعبة التجنيد العامة في دمشق، وأنا أعلم أنني إذا ذهبت إلى سوريا فسأعتقل منذ دخولي المطار، وهكذا فأنا منذ قرابة 3 أشهر من دون جواز سفر، وقد انتهت إقامتي، وأحتاج إلى تجديدها لكن كيف يمكن أن أجدها وجواز سفري منهي الصلاحية؟

حالة أحمد، هي واحدة من آلاف الحالات المشابهة، والتي لا تعمل المعارضة بالتعاون مع المجتمع الدولي لحلها، ويرى الكثير من الشباب الذين انتهت جوازات سفرهم أن رفع البديل إلى 15 ألف دولار جاء نتيجة حاجة النظام للمزيد من المال لتغطية نفقاته المالية والعسكرية.

دفع البديل، وهم اليوم يكافحون من أجل الحصول على جواز السفر، ويتربط على عدم حصولهم عليه التحول إلى وضع غير شرعي في نظر قوانين البلدان التي يقيمون فيها، كما أن بعضهم لديه زوجة وأولاد، وهو ما سيجعلهم من المتضررين أيضاً، خاصة لجهة وضع الإقامة.

في المناطق التي خرجت عن سيطرة النظام هناك اليوم من يقوم بإصدار جوازات سفر، ويصل سعر الواحد منها إلى 1500 دولار، وهي جوازات تم الحصول عليها من منافذ إدارة الهجرة والجوازات التي غادرها موظفوها بعد خروجها من تحت السيطرة العسكرية والأمنية للنظام، لكن لا أحد يعلم تماماً الوضع القانوني لهذه الجوازات، خاصة فيما يتعلق باحتوائها على الكود الخاص بكل جواز. يقول أحمد س. ع، وهو مقيم في أحد دول الخليج:

وضع النظام أسماء آلاف السوريين على قائمة ممنوعين من الحصول على جواز سفر من خارج سوريا، وتطالب السفارات السورية هؤلاء المقيمين في بلدان الاغتراب مراجعة بلدهم من أجل استصدار جواز سفر، وهو أمر يشبه المستحيل، فهم جميعاً مطلوبون إما لخدمة العلم، أو لأجهزة أمنية على خلفية أنشطة معارضة للنظام، والأزمة التي تتفاقم يوماً بعد يوم تبدو أنها من دون حل في القريب العاجل.

وكان دفع البديل عن خدمة العلم 5 آلاف دولار، وأصبح بعد الانتفاضة 15 ألف دولار، وهو مبلغ لا يملكه معظم المغتربين مع أنهم يعملون في بلدان الاغتراب منذ أكثر من خمس سنوات، وقد انتهى جواز سفر الكثير من الشباب الذين أمضوا مدة أكثر من خمس سنوات خارج سوريا، ويتعين عليهم

المعشوق الأخضر ومسارات الثورة

■ محمد إقبال بلو،

ذلك الأخضر الورقي الذي يغري الكثيرين، يعز بعضهم ويهين البعض الآخر، له قصص عجيبة وغريبة في سورية، كلها ترتبط بالثورة بشكل أو بآخر، فهو أحياناً يبدو واحداً من أهم المسببين لاندلاع الثورة الشعبية، وفي أحيان أخرى يبدو أحد تلك العوامل التي أنهكت الثورة، تارة تلقاه حنوناً متعاوناً، وتارة تراه عدواً لدوداً، تدخل بشؤون الثورة السورية رغم أنف أبنائها قبل ولادتها وأثناءها، ووجد الكثير من السوريين مؤخراً أنهم لا بد أن يعتبروه إبليس الثورة الذي لا بد من التعوذ من شروره حتى يحفظها الله ويكللها بالنصر.

في أرصدة المسؤولين

لم يعرف السوريون هذا الكائن الأخضر من قبل، بل أقصى ما توصلوا له في علم الأوراق النقدية هو القطعة الورقية الخضراء من فئة الألف ليرة سورية، بينما كانت ملايين الدولارات التي تجمع من ثروات الوطن ومن خيرات البلاد تتكدس في أرصدة النظام وأعوانه في البنوك الأوروبية والأمريكية، ولم تتأكد الأرقام المذهلة تلك إلا بعد أن أعلنتها بعض الدول عندما بدأت تهدد بتجميد أرصدة زعماء النظام من رأسه إلى بعض وزرائه وضباط مخابراته، لكن الفقر الذي عاشه السوريون خلال عشرات السنين من حكم العائلة الأسدية كان يشعرهم بأن هناك من يستثمر مقدرات البلاد لصالحه الشخصي معتمداً على جمع المال وتجويع الشعب، ولربما كان هذا واحداً من الأسباب غير الرئيسية لاندلاع ثورة الحرية والكرامة في سورية.

مغادرة الوطن

في بداية الثورة السورية، تنبأ الكثيرون من أغنياء سورية، والذين يرتبط معظمهم بالنظام ارتباطاً مصلحياً وثيقاً بما سيحدث فيما بعد من قتل وتدمير، فهم الأقرب إلى هذا النظام ويعرفون الطريقة التي يفكر فيها ويدركون مدى قدراته الإجرامية، بدأ هؤلاء يحولون مليارات الليرات السورية إلى العملة الصعبة بل وإلى معشوقهم الأخضر ألا وهو الدولار، جمعوا كل ما يملكونه وغادروا سورية معتبرين أن هجرتهم دون رجعة على الأقل في المرحلة المقبلة التي عرفوا أنها ستطول، وبذلك نجوا بأموالهم واعتبروا أنهم غير معنيين بهذا (الصراع) من وجهة نظرهم. وهذا ما أسهم بشكل مباشر في تدني القوة الشرائية للعملة السورية، وسحق المواطن الفقير ليغدو أفقر مما سبق، وليعاني الجوع مع القتل والقصف والتهجير.

خدعة دعم الجيش الحر

بعد بدء الثورة بشهور قليلة مضت الثورة نحو الكفاح المسلح، فحمل الناس السلاح، والذي كان في بداية الثورة مجرد أسلحة فردية خفيفة إلا أنها أنجزت الكثير من الانتصارات الثقيلة، وكان ذلك في العام الأول من الثورة، عندما كان المقاتل يبيع ذهب زوجته ليشتري البندقية، ويشترى ذخيرتها بنصف راتب عمله، ليقوم بعملياته ضد النظام ليلاً، بهذا السلاح الخفيف تم تحرير الكثير من المناطق منها مثلاً ريف حلب الشمالي، حيث نجحت البندقية النظيفة أكثر من الصاروخ الملوث بالولاعات مؤخراً. وعندما وجدت بعض الدول التي



يستطيع فقر أن يساند الثوار وهو في موقعه، وهنا تبدأ المفاوضات على المعتقلين بدفع عشرات آلاف الدولارات أحياناً؛ حيث وصل في إحدى المرات مبلغ التفاوض إلى ستين ألف دولار، وكانت خطة ناجحة من النظام جمع خلالها ملايين الدولارات مما دخل البلاد على أنه دعم للجيش الحر، أو دعم إغاثي، فهل هناك أسرة في سورية تمتلك مبالغ خيالية كهذه بعد ثلاث سنوات من الثورة؟!.

الأخضر وإفساد المعارضة

بعض الشخصيات المعارضة والتي يصل إلى يدها الكثير من الأموال باسم دعم الثورة، وكونهم من أبناء هذه الثورة كما يصفون أنفسهم، يتصرفون بتلك الأموال لأجل رفاهيتهم وتأمين مستقبل أبنائهم دون مبالاة أو أي شعور بالمسؤولية، فهي هو رئيس الائتلاف الوطني وعلى سبيل المثال لا الحصر يستأجر طائرة لتنقلاته الخاصة، وهي تكلفه مئات آلاف الدولارات شهرياً في حين يعيش المواطن السوري على أقل من دولارين يومياً، أي تحت خط الجوع، وتحت كل خطوط الإنسانية.

صخرة متأخرة

مؤخراً، وبعد أن أدرك الكثير من القادة والثوار أن المجتمع الدولي لا يبالي بالمواطن السوري ولا يهمله مصير أطفال سورية بالمطلق، بل ما يهمله تماماً هو الحفاظ على النظام الذي عاش عشرات السنين خادماً لإسرائيل أولاً، ولمختلف الأنظمة العالمية ثانياً، مما جعله فرع مخابرات عالمي مهم كونه يقع بجانب إسرائيل ويعمل ليلاً نهاراً على تأمين حدودها بمختلف الوسائل ومن كافة الجهات تقريباً، كل هذا جعل الثوار اليوم يحاولون الاعتماد على التمويل الداخلي، فسوريا غنية بالنفط والفسفات، عدا عن كونها دولة زراعية بامتياز. من هذه الزاوية يفكر الكثير من قادة الجيش الحر بإيجاد وسائل بديلة عن الدعم الخارجي واستبداله باقتصاد وطني متوفر إلا أنه يحتاج بعض التخطيط والتعاون من قبل اقتصاديين.

تري أن بقاء النظام من مصلحتها، اخترعت ما يسمى دعم الجيش الحر، وبدأ الداعمون الدوليون يطلبون التنظيم لتقديم الدعم على حد قولهم، وكان هذا التنظيم عبارة عن تشكيل الكثير من الألوية المتناحرة المتقاتلة، كل لواء له اسم جديد، بعد أن كان الجميع يسمون ثواراً، وبدأت تنهمر الدولارات المشروطة تلك على قادة الألوية والكتائب، وتقدم لهم التوجيهات في التحرك والهجوم والانسحاب مقابل رزم الدولارات التي دفعت بسخاء، والتي عرف الداعمون أن من يقدمون له المال لن ينفقه كله على السلاح والذخيرة، بل سينفق معظمه على حياته الشخصية وبناء امبراطورية له، معتقداً أنه بهذا المال سيكون ذا شأن مستقبلاً كما أفهمه الداعمون الدوليون، وبهذا نجد أن عاماً آخر مضى من الثورة، بكتائب كثيرة وإنجازات تقل عن العام الذي سبقه، لقد كانت الدولارات تلك بمثابة محطم للثورة ولأخلاق الكثير من الثوار، ومن قدموها رسموا الخطة بدقة، وعرفوا تأثير المعشوق الأخضر في النفوس.

فقر النظام وحاجته للدولار

في تلك الأثناء وجد النظام أن مصارفه خلت من العملة الصعبة بينما بعض جيوب قادة الجيش الحر بدأت تمتلئ به، فكان لا بد له من اتخاذ بعض الإجراءات للحصول على العملة الصعبة ومن الثوار أنفسهم، فحدثت القصص التالية كأمثلة:

تم القبض على امرأة في حي المشاركة بحلب بتهمة حيازتها على مبلغ خمسة آلاف دولار، وصودرت تلك الدولارات، وأوقفت تلك المرأة التي تبين فيما بعد أنها تحملها لتقدمها رشوة لأحد الضباط لإطلاق سراح ابنها من فرع الأمن العسكري.

إن فال موضوع أو القصة الأخرى تتعلق بالمعتقلين، حيث عمد النظام إلى إرسال مفاوضين من عملائه بين صفوف الجيش الحر، وبدأ هؤلاء المفاوضون يدعون بأنهم على صلة بأحد الضباط في الفروع الأمنية، وأن هذا الضابط ينوي الانشقاق لكنه لا

الصفقة الأخيرة

■ غازي دحمان

تشير صياغة القرار 2118 والمفاوضات التي جرت بشأنه، فضلاً عن واقع المساومات التي حصلت على هامشه، على أنه قرار بنافاذة واحدة تفتتح على مواقع السلاح الكيماوي في سورية، ولا يتسنى، من زاويته، رؤية بقية العناصر الملتهبة في الأزمة السورية، بما فيها عنصر القتل بالأسلحة الأخرى عدا الكيماوي، ما يجعل هذا القرار ينطوي على عقم لجهة إمكانية الاستفادة السياسية منه في معالجة الأزمة السورية.

على العكس من ذلك، يصلح القرار كإعلان مبادئ لمرحلة جديدة في العلاقات الدولية والقوانين والأسس الناظمة لها، ذلك أن هذا القرار يشكل أساساً جيداً لإدارة الخلافات بين الأطراف الدولية ويتضمن آلية لإدارة الصراعات المختلفة بينها، وتنظيم الخلافات، وضبط قواعدها لئلا تشكل تهديداً للسلم الدولي والمصالح الدولية المتشابكة ومصالح الإقليم.

ويتأسس هذا الأمر على فلسفة القرار التي تقوم على أساس نزع العناصر التي تشكل أساس الخلافات بين الأطراف، وترك بقية العناصر تتفاعل ضمن أطر معينة، بانتظار أن تفرز دينامية تفاعلاتها حلولاً ممكنة.

على أن ذلك يجب أن لا يغيب حقيقة أن المنظومة العالمية بدأت تنفك عن عقيدتها وعقدها الأساسي الذي تأسس عشية الحرب العالمية الثانية، بتراتبية قواها، وكذا القانون الناظم لسير العلاقات الدولية والقائم على مسؤولية حفظ الأمن والسلم الدوليين، ودور الدول الكبرى في هذا الإطار، وتعيد تشكيل ذاتها وفق مقاربة جديدة خلاصتها أن مروحة عناصر المشاكل العالمية صارت أكبر من قدرة دولة أو مجموعة دول على حملها أو التصدي لها، ذلك أن بيئة الصراع العالمي طوّرت نمط عملياتها على مدى سطح أوسع بفضل التشابك والتعقيد الذي باتت تتميز به أنماط التفاعلات البشرية، وإن الأفضل هو الاتجاه بدلاً من ذلك إلى نوع من التخصصية، بمعنى الاكتفاء من أي حدث عالمي بالعناصر التي تخص طرف ما، وترك الباقي يتفاعل بالطرق المناسبة من دون إزعاج.

وحتى يأخذ الأمر طابعاً أكثر أخلاقية فإن الإدارة الأمريكية تحاول الإيحاء بأنها بصدد إطلاق دينامية جديدة في الملف السوري سيكون أمامها الكثير من الاستحقاقات السياسية، عبر تكتيك «الخطوات الصغيرة» أو نموذج «حبوة الطفل»، على ما يسميها علماء السياسة الأمريكيين، وهي قاعدة التعاطي السياسي لإدارة أوباما مع الأزمات العالمية، طالما تعرضت للنقد لافتقادها للمنهجية الواضحة.

غير أن ذلك، ومن واقع التجربة السياسية المعاشة في عالم العلاقات الدولية، لا يبدو كونه محاولة لعدم الاعتراف بالتحويلات الجيوسياسية، وضبط العلاقات وفقاً لهذه التحويلات، وليس سوى نوع من تأكيدات الأمريكيين والروس على التزامهم بديناميكيات ما بعد الحرب الباردة العتيقة. في ضوء ما سبق، يتضح أن التحرك الدولي لا يؤسس لحل سياسي موعود في جنيف 2، إذ من المحتمل



أن الحاصل في سورية هو حرب أهلية بين طرفين متساويين في المسؤولية.

في ضوء هذه المتغيرات، يراهن النظام على تقفّت قوى المعارضة لي طرح نفسه بصفته البديل الوحيد والمقبول، في مواجهة معارضة تفتقد لرأس يديرها وقاعدة شعبية مشتتة، وفي تقديرات النظام أن العالم سيضطر للرضوخ للأمر الواقع، وخاصة بعد اعتماده، وفي صلب قرار 2118، الطرف المسؤول عن تفكيك السلاح الكيماوي وتأمين سير العملية بنجاح. وفيما يبدو أنه نوع من التعويض على هذا الخطأ الأخلاقي الفاضح بدأت بعض الأطراف الدولية بتسريب معلومات مفادها الذهاب إلى إنتاج بدائل عن النظام، من داخله، للمشاركة في العملية الانتقالية التي ستؤسسها عملية جنيف 2، وهو ما يبدو على أنه عملية بيع أو هام جديدة للسوريين انطلاقاً من حقيقة أن هذا النظام قضى في الفترة السابقة على كل الأجنحة التي كان يعتقد أنها قد تشكل بدائل حقيقية ومقبولة، وانتهى نظاماً رأسه مثل قاعدته.

على المقلب الآخر، سيعاني الائتلاف الوطني السوري من ضغوطات كبيرة تؤثر في قدرته على تمثيل الثورة السورية، إذ أن الائتلاف بدأ يتفكك سياسياً ويخسر تباعاً تشكيلاته العسكرية والإسلامية، كما أن الجيش الحر يفقد وحداته وكتائبه الإسلامية، ومن المتوقع أن تستمر هذه العملية نتيجة ضغوط الدول الداعمة للائتلاف بقصد دفعه إلى المشاركة في عملية جنيف 2، وهو ما ترفضه الكثير من التشكيلات السياسية والعسكرية في ظل الشروط والمعطيات الراهنة.

سورية مرّت على آخر الصفقات التي انتهت بضمان أمن إسرائيل، الصفقات التالية ستكون بين السوريين أنفسهم، وهي في هذه الحالة قد تكون على شكل هُدن مؤقتة، أو على تبادل لأراضي أو تفاهات على الحدود، العالم أنجز صفقته الأخيرة ومضى.

أن تذهب الأطراف الراحية إلى طرح تصورها للحل، وليس قرارها للحل، على أن يترك تنفيذ هذا الأمر لتطورات الميدان، وما ستؤول إليه موازين القوى بين الطرفين، حتى التصورات ذاتها وفي حال الارتكاز عليها لتأسيس إعلان مبادئ الحوار، فإنها ستترك كالعادة رهناً للتفسيرات والتفسيرات المضادة كما جرى في أكثر من سابقة في أطوار الصراع السوري، بل أيضاً انطلاقاً لجولات عنف جديدة ستكون أكثر دموية وبشاعة من كل جولات العنف التي توصلت.

والواقع أن العالم يلتفت على الأزمة عبر محاولة إعادة صياغة أولوياتها، تارة بالحديث عن ضرورة توفير الضمانات للأقلية العلوية والأقلية الأخرى في أي تسوية مقبلة، على ما ورد في خطاب الرئيس أوباما أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، وأولوية محاربة التطرف والإرهاب البازغ على سطح الثورة السورية، والذي باتت تمثله القاعدة بشكل معن وواضح، أو حتى إعادة تنظيم المعارضة بحيث تتضمن أطياً جديدة، وهو الأمر الذي واطبت الدبلوماسية الروسية على طرحه بشكل مستمر بقصد تهجين المعارضة بمزيد من القوى والأطراف القريبة في رؤيتها للحل من النظام السوري.

ولا شك بأن تفاعل هذه الأمور سيدفع الأطراف ذات العلاقة إلى إعادة النظر في أشكال تدخلها في الأزمة، وينطبق ذلك بدرجة أكبر على الأطراف الداعمة للمعارضة على الصعيد الدبلوماسي والتسليحي، على اعتبار أن الأطراف الداعمة للنظام تدعم هذا السياق من الأساس، وانطلاقاً من حقيقة أن العالم، وبعد الاتفاق الكيماوي، اعترف ضمناً

موسكو بنت قضيتها في الحدث السوري على أساس التركيز على إحداثيات معينة

مزيد من الوقت للأسد... مزيد من الوقت للتطرف

■ حسام الميلاذ



ورغم أن كلاهما يريد إسقاط نظام الأسد وإقامة دولة إسلامية، فقد وقعت الخلافات بينهما على تقاسم النفط شرقي البلاد. لكن كلا الحركتين تفضلان عدم البت في خلافتهما وتتحاشيان الصدام مع الأخرى. لكن "داعش" لم تتردد عن الصدام مع غيرها من الحركات المسلحة، لاسيما كتائب الجيش الحر، ولم تتردد أيضاً عن الشروع في سياسة الاغتيالات المنظمة. ففي الأسابيع الأخيرة قتلت العشرات من القادة الذين لم يستجيبوا لمطالبها. ولم تقتصر الاغتيالات على غير الإسلاميين، فقد اغتيل في إدلب أبو عبيدة الامير السلفي الذي يتزعم تنظيم "أحرار الشام".

بعد تصريح الأسد الأخير عن استعداده للتخلي عن الحكم إذا وجد ذلك مطلباً شعبياً يسهم في إيجاد حل للأزمة السورية، سربت بعض المصادر الإعلامية المقربة من النظام عن إمكانية تأجيل الانتخابات الرئاسية القادمة في حال تعذرها بسبب الوضع الأمني وعدم قدرة الكثيرين من المشاركة فيها بسبب النزوح وإغلاق العديد من السفارات السورية في الخارج. والمعروف أن الفقرة 2 من المادة 87 في الدستور الأخير تتيح استمرار الرئيس في الحكم في حال تعذر إجراء الانتخابات حتى مدة لا تتعدى سنتين. مما يدفع إلى استنتاج مفاده، أن الأسد سيبقى حتى تفكيك الأسلحة الكيماوية السورية، والقضاء على الحركات الإرهابية التي تم استجراؤها إلى سوريا، وهو الأمر الذي تم باتفاق روسي أميركي. ومن اللافت أن جبهة النصرة اعدت 10 تونسيين ينتمون إلى صفوفها بعد أن تبين أنهم عملاء لـ "سي أي أي" بعد ضبطهم وهم يوزعون علامات صوتية على مخازن الأسلحة التابعة للجبهة ليتم استهدافها في الضربة الأميركية ضد نظام الأسد. أما الجيش الحر فيبدو أن مهمته الرئيسية كانت بالنسبة للقوى الدولية والإقليمية وبغض النظر عن الأهداف الثورية للمنتسبين إليه، هي أن يكون بوتقة لاحتضان المنشقين عن نظام الاسد وتشجيعهم على الانشقاق لإضعاف النظام، ولكن دون إسقاطه. فهناك دور على الأسد أن يلعبه ولا يزال لديه المزيد من الوقت.

إن غياب الدعم الحقيقي للمعتدلين من كتائب الجيش الحر كان سبباً في تراجع قوته مقارنة بالحركات المسلحة السلفية، فأجبر في كل مرة على التراجع عن ما حققه من إنجازات ميدانية، والغريب في الأمر أن ضعفه الناجم عن محدودية الدعم كان في الوقت نفسه سبباً في تبرير عدم دعمه! وقد انشق في الآونة الأخيرة العديد من مقاتليه ليلتحقوا بالحركات المسلحة السلفية كالنصرة و "داعش" لأسباب متنوعة عقائدية ومادية، وتنامت حركات الانشقاق بعد تأجيل الضربة الأميركية وشعور الكثير من عناصر الجيش الحر بالخيبة، وبأن المجتمع الدولي قد تخلى عنهم، كما تحاول الحركات السلفية شراء ولاء المقاتلين المعتدلين. استطاعت "النصرة" التي حافظت على ما يبدو على صبغتها السورية بالرغم من استقطابها لمقاتلين عرباً وأجانب، استمالة السوريين في المناطق غير الخاضعة لسيطرة النظام عن طريق خدماتها الاجتماعية والخيرية، وهي في البداية لم تستهدف المدنيين في عملياتها. أما «داعش» ففيها نسبة مرتفعة من المقاتلين غير السوريين مقارنة بالنصرة، وهي أيضاً أكثر دموية. وتعاضمت قوتها في الأشهر الأخيرة ولم تتردد في الصدام مع مجموعات مسلحة أخرى ولا حتى عن مهاجمة قرى علوية بعيدة عن مناطق نفوذها، حيث قتلت حسب بعض المصادر في أحد هجماتها 137 امرأة، ولا تزال حركة النزوح من تلك القرى باتجاه اللاذقية وطرطوس مستمرة بالرغم من سيطرة الجيش النظامي على الوضع هناك بعد يومين من تلك المجزرة، مما يعد مؤشراً إلى تنامي قوة "داعش"، وقدرتها على التنقل والحركة. ويتمتع مقاتلوها بالخبرة العسكرية التي اكتسبها كثير منهم في قتال القوات الأميركية في العراق وأفغانستان. استقرت "داعش" في دير الزور لتحكم سيطرتها لاحقاً على الرقة، وتقيم نظاماً إسلامياً صارماً. وتشارك مع النصرة في ما عرف بالمحاكم الشرعية ونظام الحسبة الذي راح ضحيته العديد من السوريين منهم أطفال. العلاقة بين "النصرة" و "داعش" اتسمت بالحد،

في بدايات الانتفاضة الشعبية السورية بطابعها السلمي، ربما لم يكن تصريح بئينة شعبان بشأن الاحداث في الساحل السوري حول متطرفين خرجوا من مخيم الرمل الفلسطيني هو الأول من نوعه، لكنه أيضاً لم يكن الأخير في هذا السياق، لتتوالى تصريحات المسؤولين السوريين التي حاولت تصوير ما يحدث في سوريا على أنه صراع بين النظام السوري وإرهابيين مدعومين بمؤامرة خارجية. هذه التصريحات الأولى لم تعكس في حينها ما يجري على أرض الواقع بقدر ما أخبرت عما سيكون عليه الواقع في سوريا.

يصعب التشكيك في سلمية الحراك الجماهير الواسع لاسيما في الأشهر الأولى من عمر الانتفاضة الشعبية السورية. وإن كانت ظهرت لاحقاً بعض المظاهر المسلحة فهي لم تتعد الظاهرة الفردية المعزولة رداً من البعض على عمليات القمع والتنكيل واطلاق الرصاص الحي من قبل قوات النظام الذي أسقط عديداً من القتلى بين صفوف المتظاهرين، ولم تتحول إلى ظاهرة عامة تسم التظاهرات الشعبية بطابع العنف المسلح. وكان من الطبيعي أن تظهر بين صفوف الجيش النظامي الذي رَج به في الساحات لقمع المتظاهرين من المدنيين العزل أزمة أخلاقية تمثلت في تأنيب حاد للضمير، خصوصاً لدى أولئك المدنيين الذين يؤدون الخدمة العسكرية الإلزامية. هذه الأزمة دفعت العديد منهم للفرار من الخدمة ومنعت آخرين من الالتحاق بالجيش، واضطروا للتخلف عن الخدمة العسكرية، لتتفاقم هذه الأزمة لتشمل الضباط وصف الضباط مجندين ومتطوعين والذين يصعب على الكثيرين منهم عبور الحدود السورية إلى دول الجوار. فظهرت الحاجة لدى هؤلاء لحماية أنفسهم أولاً. ومع توافر الدعم الخارجي أعلن عن تشكيل الجيش السوري الحر الذي كان عاملاً مهماً في حماية المنشقين، وعاملاً مهماً أيضاً في تشجيع حركات الانشقاق التي تنامت بوتيرة ملحوظة بين صفوف العسكريين قبل المدنيين. وبدأ الجهاديون بالتسلل إلى الأراضي السورية بدعم وتشجيع من دول إقليمية وبتسهيلات من النظام السوري نفسه. لتتخذ الانتفاضة الشعبية السورية طابعاً مسلحاً بات معه الحديث اليوم عن حراك سلمي ضرب من اللاواقعية المفرطة.

حظيت المجموعات المعتدلة التابعة للجيش الحر بدعم أميركي وفرنسي وعربي محدود ومشروط في أن معاً، بينما لم تعرف الجماعات الجهادية السلفية مثل "النصرة" و"داعش" شحاً في الدعم المالي والعسكري، بالإضافة إلى اعتمادها على مواردها الخاصة الناتجة عن سيطرتها على النفط ونشاطاتها الاقتصادية العديدة التي يعرفها تماماً سكان شمال سوريا وشرقها. قبل عام كان السلفيون يشكلون حوالي 5% من المقاتلين المعارضين للنظام، لكن التقرير الأخير للأمم المتحدة كشف عن ارتفاع نسبة هؤلاء إلى حوالي 40% من مجموع 150 ألف مقاتل، وتتقاطع هذه الأرقام مع الأرقام الواردة في الدراسة الصادرة عن معهد جاين البريطاني. ويبدو أن الحركة السلفية الجهادية ستكون هي الغالبة، والتي لا يقتصر وجودها فقط على شمالي وشرق سوريا، بل أيضاً على أطراف العاصمة دمشق. فقد حشد هناك "لواء الاسلام" المقرب من النصرة 8000 مقاتل تزامناً مع الضربة الأميركية.

القوة والإكراه وتدمير العقل

ياسر بدوي



أعدت الأحداث في سوريا إلى الواجهة الأسئلة الوجودية حول الإنسان والتطور والدين والأخلاق والمجتمع بعد السيل الهائل من الأحداث التي عبرت عن التكوين العقلي، بعد أن منح الشعب حريته في حيز آخر غير ذلك المبرمج ضمن شرور النظام التي زرعتها في الثورة.

التوصيفات قاسية للسلوك الإنساني وصلت حدود الإجرام البشع، تجاوز هذا السلوك التوصيفات المعرّقة لبناء المجتمع المدني أو تلمس إمكانية بناءه، مثل عقلية الإقصاء والإلغاء والفردانية المريضة والكذب والسرقة التي أنتجت مجتمعاً مفككاً يتقاتل ويتحارب من الكلمة القاتلة إلى السلاح.

العقل الواعي القارئ للواقع والغيب، حتى في ظل القناعات الدينية عند الصادقين من هذا التيار الواسع والمدمر الحقيقي للعقل السوري والديني منه على وجه خصوص، والذي يؤمن بسيادة منطق القوة على ما عداها من أفكار هي من الصميم الأديان والفلسفات والسياسات العالمية المعاصرة، قضية - إكراه - والبحث في أصول ونواظم وممكنات عقد اجتماعي جديد لسوريا يراعي جميع تياراته وفئاته ومكوناته، وتعبّر عن حاجات وتطلعات جميع السوريين بمعايير العصر مع المحافظة على الهوية الثقافية العربية والدينية التي لا تتعارض مع الهويات الأخرى، ضمن مفهوم الدولة الذي جرى تدميره في العقل السلفي والعقل الخائف.

هذا المجال خصب فكرياً، وأبدع فيه المفكر العربي نظريات وأفكار ثرية، لكنها مغيبة عن الواقع تحت سطوة ثقافة الصورة (البوست) الذي لا يقرأ إذا كانت عدد كلماته أكثر من جملة، ومغيب بفعل الجهل السائد والنفعية، أين نظريات الجابري وسيف الدولة في الحرية؟ وأين مناهج المفكر الإسلامي في التطور والمجتمع؟ ولماذا يعدم ابن رشد في الفكر الإسلامي وتصب له التماثيل في مدريد؟ ومن أحال سلطة التكوين العقلي والثقافة إلى بارونات الإعلام، وجعلها بورصة شعارات ترد دون معرفة بالفخاخ التي تحملها؟ إن أول ما يحتاجه مجتمعنا في السلم والحرب وتحت القصف وفي البناء استعادة دور الكلمة والتعبير لبناء العقل عن وعي ودارية، وعندنا يسقط الخوف من التطرف والتغريب، وتسقط أوهام السيطرة بعد أن خرج الشعب من قمقمه.

والتطبيق للأفكار الكلية والإيمانية، وإبرازها التعامل مع حاكميه الله على الأرض، وهنا لا أتطرق إلى أمراء الحرب الذين برمجهم النظام، ولكن إلى أصحاب الفكرة كما يؤمنون بها. يرى هؤلاء القوم أنه لا بد من تطبيق حاكمية الله بواسطة الأمراء، وتحكيم شرعه، كما يروونه هم، لا كما يراه الجميع، وحجتهم هل تتساوى النخب والعامّة، بعدها ينتقلون عند مأزق الحوار إلى تطبيق هذا الشرع، سيكون بالقوة والإكراه، وتلك مهام غير قابلة للحوار والنقاش؟ وبدا المأزق مستفحلاً عند الوصول لأمير واحد فتنازع الأمراء على النفوذ والمال والسلاح والسيطرة.

التخريب العقلي حصل على مستويات واسعة أنتجت مقولات جاهزة، لا تصلح للتطبيق لا في المكان ولا الزمان ولا الرؤية، أبرزها قضايا مثل الخلافة الإسلامية والدولة الإسلامية، وهي رأس هذا التشبث العقلي والثقافي، وترتبط مباشرة بحاكمية الله وشرعه في الأرض، وهذا الطرح يتجرد عن الواقع تماماً، وينطلق من مقولات أيولوجية جاهزة لا تقرأ الواقع المحلي والإقليمي والعالمي، ولا معطيات العصر، وحتى أنها تتجاهل الواقع الإسلامي المحلي غير المهيأ لمثل هذه المقولات، وهنا نعيد طرح الأسئلة الوجودية، ومنها هل الإنسان مخير أم مجبر؟ وأين حدود الحرية والجبر، وهذه تحتاج حوارات طويلة لتشكيل ثقافة اجتماعية تستعيد دور

لماذا يعدم ابن رشد في الفكر الإسلامي وتنصب له التماثيل في مدريد؟

في سياق التحليل حول المنتج الثقافي و البنى العقلية السائدة لا يمكن تجاهل الدور الذي لعبه النظام السوري الأمني والبعثي خلال نصف قرن من الزمن، على الصعد كافة، العسكرية والسياسية والثقافية والاجتماعية التي ظهرت بعد الانفجار الشعبي في سوريا، وهذه ذريعة مريحة للعديد من النخب الثقافية يتذرعون بها لإعفاء الذات من المسؤولية في تعميق الفساد الإنساني الحاصل الذي نراه اليوم.

صحيح أن دور النظام المخرب لم ينته مع خروج الشعب ضد الاستبداد والفساد الذي كان يكبله، لأن النظام لجأ إلى أساليب شيطانية في التخريب والتشويه الفج لصوره سوريا والشعب والإنسان، ليستعيد نفوذه وسلطته التي بدت وهماً، وهاجسه الوحيد هو الخارج، وعقد الصفقات معه من دون أي اكتراث لإرادة الشعب ومطالبه وحقوقه، فأنتج النظام أبشع الصور المشوهة والسيسة عن الشعب السوري، ليؤكد مقولته بأن الديمقراطية لا تصلح في سوريا، وهو الوحيد القادر على تحقيق مصالح (العدو) الغرب وإسرائيل.

هذه المقولات من أسهل الذرائع التي يستطيع المثقف الركون إليها واستخدامها في تحليل المنتجات السيئة الحاصلة، لكن القراءات الواقعية والمثمرة تجعلنا نقرأ هذا العقل في إنتاجه الخاص، وفي شرائحه كافة المدني والعلمي والديني، والتي يشكل أساس تخريبه عدم الإيمان بالفكرة المطروحة واستغلالها كقوة تسويقية وماركة لتحقيق المكاسب، ويبرز هنا بشكل فج في التطرف الديني والتباس الفهم

الانتفاضة السورية والهويات القاتلة

الصراع نفسه، وعلى الخيارات الممكنة التي ستحدد علاقة المكونات السورية ببعضها بعضاً، خاصة أن الكثير من تلك المكونات وإن كانت تعتبر نفسها جزءاً من "الثورة" إلا أنها بتعريفها لذاتها تعود إلى هوية أحادية، فنحن رأينا كيف صعّد وهبط إيقاع الصراع بين المعارضة السورية حول تعريف الأكراد كمكون ضمن الوطن السوري، وهل هم قومية أم شعب؟ والأمر ذاته ينطبق على مكونات أخرى، مثل التركمان، حيث أوجدوا تعبيراتهم السياسية بدلالات تركمانية، كما أن معظم الكتائب والأولوية المقاتلة تعرّف نفسها دينياً، وقلة هي تلك التشكيلات التي اتخذت لنفسها أسماء لا تنتمي إلى التراث الإسلامي السني.

في الوقت ذاته، لم تتمكن الأقليات التي صنفت ضمن الدائرة الرمادية من مغادرة مخاوفها من مستقبل مفتوح على المجهول، ولم يتمكن خطاب المعارضة من إقناعها بالهوية الوطنية الجامعة للثورة، خاصة أن خطاب المعارضة ليس خطاباً واحداً، كما أن الثقة المفقودة بين السوريين لا يمكن تجاوزها عبر الخطاب السياسي على الرغم من أهميته، فالمسألة أكثر تعقيداً من مجرد توجيه رسائل تطمئن الأقليات، وهي مرتبطة بالمستقبل الاجتماعي والسياسي والاقتصادي وهوية الدولة. لقد بقيت الهويات التي تنتمي إلى ما قبل الدولة

لم تتمكن الأقليات التي صنفت ضمن الدائرة الرمادية من مغادرة مخاوفها من مستقبل مفتوح على المجهول

الحديثة موجودة وبقوة خلال القرن الماضي في المجتمع السوري، وكان من الطبيعي أن تنتج الدولة القهرية حالة من التصحر تمنع وتكبح التطور الطبيعي للعقد الاجتماعي السوري، وإنتاج هوية واضحة المعالم اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، ولم تكن البنى المؤسساتية سوى غطاء حديث لمجتمع منحور، وتخرقها البنى التقليدية من داخلها، بل وتسيرها في معظم الأحيان.

اليوم يجد السوريون أنفسهم من خلال تعبيرات دينية وقومية ومذهبية، وليس الغلاف السياسي سوى قشرة رقيقة لتلك التعبيرات، فكل مكونات المعارضة خضعت لمحاصرة قائمة على تلك التعبيرات، حيث نجد العشائر والمكونات العرقية لها حصص محددة داخل الائتلاف الوطني على سبيل المثال لا الحصر، وهو أمر ينطبق على مكونات أخرى بدرجات متفاوتة، وقد يكون المقتل الحقيقي للانتفاضة السورية هو أنها سقطت في فخ تلك الهويات، وأصبحت رهينة لها، وهو أمر من حيث الدرس التاريخي مفهوم، لكنه واقعي أفقد الانتفاضة التي كانت أمل السوريين بالتغيير الديمقراطي بوصلتها نحو التغيير المنشود، ودفع السوريون الثمن باهظاً لصحوة الهويات، والتي يمكن أن نسميها الهويات القاتلة.



حسام ميرو

من دون أن يتحول إلى عمق للحالة السورية في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، كما أنه يجب ألا ننسى ونحن نتحدث عن أزمة الهوية السورية فنشل ما سمي بـ "الدولة الوطنية" في توليد ديناميات تحوّل المختلف والمتعدد إلى عنصر ثقافي يغني الحياة العامة في جميع مفاصلها، بل على العكس من ذلك، فإن "الدولة الوطنية" هربت من مواجهة الأزمة، ولجأت إلى تخفيض مستوى الصراع بين العناصر المتنافرة في الهوية، وذلك من أجل لجم تطورها، ولمعرفتها بالكلفة الباهظة سواءً لجهة معالجتها أو لقمعها في حال تناميها إلى درجة يستحيل أن يكون القمع هو الأداة الفعالة في ذلك، وهو ما تحوّل من مجرد خشية على مدار عقود إلى واقع فعلي خلال العامين ونصف العام الماضيين.

وفي سياق الحديث عن أزمة الهوية في سورية لا بد من الإشارة إلى أن جميع المشاريع السياسية التي عرفها السوريون هي مشاريع تم اشتقاقها من هويات عابرة للوطنية، أو تقع فوقها، فالبعث اشتق شرعيته من فكرة القومية العربية، والإخوان المسلمون اشتقوا مشروعهم من الدولة الإسلامية بتعبيراتها المختلفة، والشيعيون أسسوا فكرهم السياسي وتنظيماتهم انطلاقاً من الماركسية بتلويحاتها ونماذجها المتعددة، من دون أن تحدث تلك المشاريع أية تغييرات حقيقية على مستوى التأسيس لهوية وطنية.

الصراع في سوريا بكل ما حمله من متغيرات يؤكد على أننا أمام سؤال كبير يطرح نفسه على مأل

إن الدولة الوطنية هربت من مواجهة الأزمة ولجأت إلى تخفيض مستوى الصراع بين العناصر المتنافرة في الهوية

لا شك أن ما يحدث في سورية اليوم لا يمكن فصله عن سياق التاريخ الحديث للبلاد، وهو سياق لا يعود فقط إلى لحظة الاستقلال عن الاحتلال الفرنسي، وإنما يعود إلى محطة مفصلية في تاريخ الشرق الأوسط برمته، وهي اللحظة التي نتج عنها تقسيم المنطقة إلى دول، وفقاً لما يعرف بسايكس بيكو. لقد كشفت انتفاضة آذار 2011 عن أزمة عميقة في الهوية السورية، وهي أزمة يمكن تلمسها في الواقع نفسه، وفي ما طرح من وثائق لمختلف أطراف المعارضة السياسية والعسكرية، وفي اعتقادنا بأن تعبيرات أزمة الهوية هي أحد الأسباب الكبرى في ما وصلنا إليه من انسداد أفق في ولادة البديل الوطني الديمقراطي.

إن الشعارات الأولى للانتفاضة أكدت على وحدة الشعب السوري، وكان شعار "واحد واحد واحد... الشعب السوري واحد" الذي رمى إلى التأكيد على وحدة قضايا الشعب السوري، كان في الوقت ذاته أحد أكثر التعبيرات التي تفصح انعدام الوحدة بين مكونات الشعب السوري، وإلى اختلاف أولويات شرائحه، وقد صاغ هذا الشعار، منذ بداية الانتفاضة، ذلك الإحساس العميق لدى السوريين بفقدان الهوية الجامعة، أو بتمزقها وتشظيها عبر عقود خلت، وربما إذا ذهبنا إلى أقاصي البحث عن وجود هوية سورية محددة الملامح فقد نصل إلى حالة فنشل ذريع في تحديد ملامح تلك الهوية.

أسست نتائج سايكس/بيكو إلى ولادة سورية كما عرفها السوريون منذ عشرينات القرن الماضي، وفي طيات تلك الولادة نبئت مشكلات متعددة ظلت تفعل فعلها بدرجات متباينة في الواقع السوري، وقد تحتاج حالة التعايش بين مكونات الشعب السوري المختلفة والمتعددة قومياً ودينياً ومذهبياً إلى مجموعة من الدراسات المعمقة لكشف مختلف التناقضات التي فرضت التعايش على السطح

جدران المناطق المحررة وسيلة إعلامية وحيدة بين السكان

■ الحياة



«أختاه مهما كانت نعومة اليد التي تريد نزع حجابك فاقطعيها» هي عبارة كتبت على أحد جدران شارع التكايا المحرر في مدينة دير الزور شرقي سورية وبجانبيها رسم لامرأة منقبة غير واضحة المعالم، وهي لوحة تسترعي انتباه المارة للوقوف عند تفاصيلها والتساؤل عن سبب وجودها في الشارع الذي يعتبر الأكثر ازدحاماً في المدينة. لم يكن من السهل التأكد من الجهة التي قامت بكتابة هذه العبارة والهدف منها، ولكن بعض أهالي المنطقة ينسبها إلى «جبهة النصرة».

هي ليست العبارة أو اللوحة الوحيدة التي انتشرت على جدران الشوارع المحررة، فمع انقطاع الاتصالات الأرضية والفضائية لجأ الأهالي إلى التواصل ونشر أفكارهم من خلال الرسم على الجدران.

«انعتاق» هي تجمّع شبابي في المدينة لا يتعدى عدد العاملين فيه العشرة، ذلك أنهم يعتقدون أن النجاح في العمل يكمن في نشر الأفكار لا في كثرة عدد الأشخاص، و«انعتاق» تعتبر إحدى تلك الحركات التي وجدت من الجدران مساحة للإبداع، تميّزت رسوماتها عن كثيرات غيرها والسبب كما أوضح «أبو جعفر» أحد مؤسسي التجمّع لـ «الحياة» يعود إلى طبيعة الأفكار المطروحة التي ناقشها على جدران المدينة، فكثيرون يجدون فيها فسحة أمل ووسيلة لإعادة بناء الثقة في ما بيننا».

رسومات مختلفة ولكل منها فكرتها الخاصة تحاول «انعتاق» إيصالها إلى المارة، ليست كل هذه الجداريات من أفكارهم الخاصة كما أوضح «أبو جعفر» «حيث إنّ بعض هذه اللوحات هي عبارة عن رسومات عالمية أعادوا رسمها لأنها تخدم أفكارهم وتنقلها للجميع حتى لرجل الشارع البسيط».

«الفتاة الصغيرة التي تسقي البندقية بالماء كي تزهّر» هي اللوحة المفضلة لدى «أبو جعفر»، والسبب من وجهة نظره أنها «تمزج بين رسومات وأفكار عدة، ولأنها تذكر الناس بأن الأطفال هم من يدفعون ثمن الأزمات التي نعيشها اليوم لأنهم حرّموا من طفولتهم وبراءتهم وحقهم في التعليم، فذاكرتهم الطفولية اختنقت برائحة البارود».

كثيرون اعتقدوا أن هامش الحرية في التعبير عن الرأي أصبح أكبر بعد تحرير الكثير من المناطق في سورية من سيطرة النظام عليها، إلا أنّ الواقع كان مختلفاً تماماً والمثال على ذلك ما تعرّضت له رسومات «انعتاق» التي أثارَت جدلاً كبيراً ودفع البعض إلى الكتابة بجانبها أو فوقها.

«إنّ الحكم إلا لله» هي الجملة التي انتشرت فوق بعض رسوماتهم كما أوضح «أبو جعفر» لـ «الحياة» وأضاف: «لم نعرف بعد من هي الجهة، ولكن كما يبدو أنها أحد الفصائل المسلحة في المدينة وهي إما تحمل رسالة ما أو ترغب بتسليط الضوء على عباراتها من خلال رسوماتنا... لا أستطيع الجزم

بذلك الأمر».

معدنية على الجدران في المناطق التي غالباً ما يمر أمامها عدد كبير من أهالي المدينة، وأسبوعياً في يوم الخميس نقوم بتعليق منشور يضم رأي الحركة في قضية شائكة أو توعية في مجال معين».

وفي خطوة تعتبر الأولى من نوعها في دير الزور، اعتمدت «نشطاء» على اللوحات الخشبية المعلقة في المناطق الخطرة والتي يسطو عليها قناص النظام لنشر عبارات التهنية في المناسبات المختلفة كعيد الفطر السعيد حيث قامت بكتابة عبارة «عيدكم مبارك» تحت عبارة «انتبه قناص»، لأن هذه العبارة تعتبر اليوم «أكثر ما يشد انتباه المارة، فعلى رغم قسوة هذه الكلمات، انتبه قناص إلا أنها كانت وسيلة لتهنئة القاطنين هنا بالمناسبات السعيدة»، على حد قول «عمار».

في زمن اختصرت فيه التكنولوجيا ووسائل التواصل الحديثة المسافات بين الأشخاص، تبقى دير الزور خارج نطاق هذه الرفاهية الحضارية كما وصفها لنا «خالد مسطو» من حركة «نشطاء»: «مع انقطاع الاتصالات اضطررنا للعودة إلى وسائل التواصل البدائية وهي الكتابة على الجدران والتي من خلالها نعبر عن أفكارنا ونحاول التأثير في الآخر».

لم تقتصر نشاطات هذه المجموعة على الرسم على الجدران الذي امتد على مساحة واسعة منها، بل أيضاً أطلقوا أخيراً مشروعاً سمّوه «منشور يوم الخميس»، وعن هذا المشروع أوضح «عمار عبّيد» لـ «الحياة»: «المشروع عبارة عن تعليق صفائح

